إحكام المباني
في نقض
«وصول التهاني»

وكشف ما فيه من مغالطات المعاني
ويتضمن
تاريخ السبحة وحكمها

بقلم
أبي الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري
عفا الله عنه
بمنه وكرمه

مكتبة المعارف
الرياض

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩١م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤١١٤٥٣٥/ ٤١١٣٣٥٠
الرياض - المملكة العربية السعودية

إحكام المباني
في نقض
وصول التهاني

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُهُ ونستعينُه ونستغفره، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالِنا، من يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، وَمَنْ يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلاّ اللهُ وحده لا شرِيك له.

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد جَرَتْ مراسَلاتٌ علميّةٌ قبل أكثر من أربع سنوات بيني وبين الأخ محمود سعيد ممدوح ـ وهو مِمَّن شَدَا شيئاً مِن عُلومِ السُّنَّةِ والأسانيد ـ حول مسألةٍ علميّةٍ كنت قد باحَثْتُهُ بها سريعاً عند أوّل[1] لقاءٍ لي به في بيت الله الحرام قبل خمس سنين، ثُمَّ حَاوَلْتُ تَتْميمَ البَحْثِ معه مُكاتبةً، فكانت آخر رسالة وصلتني منه ـ بخطِّه ـ مؤرّخة بتاريخ: (٥/ ١/ ١٤٠٣ هـ)، ثُمَّ أرسلتُ له ـ بَعْدُ ـ رسالةً جوابيّةً ولم يأتني منه خَبَرٌ!

وتمرُّ السِّنون، وتمضي الأيام، فإذا بي أرى في بعض المكتبات رسالةً مطبوعةً بعنوان «وُصول التهاني بإثبات سُنِّيّة السُّبحة والرد على الألْباني»، تأليف: محمود سعيد ممدوح، نشر[2]: دار نُصرة السّنة النبويّة (!)، تبلغ

(١) وكان هو اللقاء الأخير أيضا.

(٢) وكنت قد اطَّلَعْتُ عليها ـ قَبْلُ ـ مطبوعةً على الآلة الكاتبة، وعليها آثار تعليقات بقلم الشيخ عبد العزيز الغماري!!!

صفحاتها خمسين صفحة من القطع الصغير.

فأخذتُها، وقَلَّبْتُ صفحاتِها، ثُمَّ قرأتُها قراءة المتأنّي، عسى أن أجدَ فيها أمراً موصلاً للتهاني!! فلم أجد[1] إلاّ ما ستراه ـ أخي القارىء ـ في ثنايا هذه الرسالة التي سمَّيْتُها «إحكام الْمَباني في نَقْض وصول التهاني» سائلاً اللهَ سبحانه أن ينفع بها المسلمين عامة، والأخ محمود سعيد خاصّة، إنه سميعٌ مجيبٌ.

والذي دفعني لِزَبْر هذه الرسالة هو ما رأيتُه ـ مراراً وفي مواضع عِدّة ـ من أخطاء ومغالطات زَلَّ بها قلمُ أخينا المذكور[2]، فاللهُ يغفرُ لنا وله.

وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب أبو الحارث علي بن حسن

٥/ جمادي الأول/ ١٤٠٧ هـ.

٥/ ١/ ١٩٨٧ م.

---

(١) ولقد زرتُ مكّةَ قبل عامٍ تقريباً وحاولتُ إعادة اللقاء مع الأخ محمود، فلمّا سألتُ عنه؟ تبيَّن لي أنّه قد أُخْرِجَ من السُّعودية!!!

(٢) فاغترّ بها بعض المبتدئين وأمثالهم، فلا حول ولا قوة إلاّ بالله.

قواعدُ مُهِمَّةٌ

أحببتُ أنْ أُقَدِّمَ بين يدي رسالتي هذه بثلاثِ قواعد مُهمةٍ، لتكونَ مدخلاً لها يرتبطُ به القارىء، ويعرفُ به مداركَ الأحكام، وأُصولَ الشريعة:

القاعدة الأولى:

أنَّ الأَصْلَ في التشريع هو ما ورد في القرآنِ الكريم أو الأحاديث النبويّة الصحيحة، فهُما أصلُ الشريعة، ومنهما تُسْتَقى الأحكام الشرعية، فلا شَرْعَ إلاّ ما ورد فيهما.

إذا عَرَفنا ذلك نعرفُ أنّ ما وَرَدَ عن الصحابة أو التابعين **وصحَّ عنهم**[1]، ينبغي أنْ يُنْظَرَ فيه من وجهين:

الأول: إذا كان بِفِعْلِهِ مُتابِعاً للكتاب أو السُّنَّة فهو مقبول.

الثاني: إذا كان بِفِعْلِهِ مُخالِفاً للكتابِ أو السنة، أو مُحْدِثاً أمراً فهو لا يُقْبلُ منه، لأنّ التشريع ـ كما قررنا ـ من أمرِ الله سبحانه، أو أمرِ رسوله ﷺ، إذ الشريعةُ كاملةٌ لا تحتمل زيادة أو نقصاً، كما قال تعالى: ﴿ **اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً** ﴾.

ولقد قال ابن الماجِشون: سمعتُ مالكاً يقولُ:

من ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً، فقد زعم أنَّ محمداً خان الرسالة، لأن الله يقول: ـ ثم ذكر الآية السابقة ـ ثم قال: فما لم يكن يومئذٍ ديناً فلا يكون اليوم ديناً[2].

---

(١) وهذا شرطٌ مُهِمٌ فاحْفَظْه!

(٢) «الاعتصام» (١/ ٤٩).

وصحّ عن ابن عمر أنّه قال: «كُلُّ بدعةٍ ضلالة وإن رآها الناسُ حسنةً»[1].

وهذا ما فهمه الصحابة والتابعون في حياتهم العملية وسيرتهم العلمية، فقد ورد عن ابن مسعود أنّه كان يُعَلِّمُ رجلاً التشهد، فلمّا وصل إلى قوله: «**أشهد أنْ لا إله إلاّ الله**» قال الرجل: وحده لا شريك له، فقال عبدالله: هو كذلك، **ولكن ننتهي إلى ما عُلِّمْنَا!**[2].

وروى الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٦/ ١) بسند صحيحٍ عن طلحة بن مُصَرِّف، قال: زاد الربيعُ بنُ خُثَيْم في التشهُّدِ: «وبركاته **ومغفرته**»، فقال علقمة: «**نقف حيث عُلِّمْنَا**»[3].

فنهى هٰذان العالِمان صاحِبَيْهما عمّا زاداه في **لفظ** أو أكثر، مع أنّهما قَصَدا التعبّد وزيادةَ الخير والأجر، ولم يقصدا الابتداع والإحداث!.

وأبلغ من هٰذين الخَبَرين «في مسألة التعبّد والتقرُّب، وأنّه لا يجوز فيه إلاّ اتباع المشروع، والتقيّد بالكتاب والسّنة هو حديثُ النَّفَر الثلاثة الذين أَتَوْا إلى بيوت النبي ﷺ، فسألوا عن عبادته؟ فلمّا أُخبروا بها، كأنّهم تقالُّوها، فقال أحدهم: وأين نحن من رسول الله ﷺ؟ إنّ الله قد غفر له ما تقدّم من ذنبهِ وما تأخّر، أمّا أنا فأقوم ولا أنام، وقال الآخر: أمّا أنا فأصوم ولا أُفطر، وقال الثالث: أمّا أنا فلا أتزوّج النساء.

فلمّا رجع رسولُ اللهِ ﷺ وأُخبرَ خَبَرَهم، صعد المنبر، وجمع الناس، ثم قال: «ما بال أقوامٍ يقولون كذا...، أمَا إنّ أعلمكم بالله وأتقاكم للهِ

---

(١) رواه اللالكائي (رقم: ١٢٦) بسند صحيح.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم: ٢٨٤٨) بسند صحيح، كما في «صفة الصلاة» (ص ١٤٥ ـ الطبعة الحادية عشرة).

(٣) المصدر السابق.

أنَا، أما إني لأصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوّج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس منّي»[1].

وفي هذا الحديث من الفقهِ شيءٌ كثيرٌ، ويهمُّنا الآن ما نحن بصدده، وهو أنّ أيَّ تجاوز فيما شرعه رسولُ الله ﷺ [عن ربِّه] في العبادات التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله عزّ وجلّ، فمعنى ذلك الخروجُ عن منهج الإسلام إلى منهج آخر، حتى ولو صلحت النيّات، وأُريدَ بذلك وجهُ الله عزّ وجلّ، **فإنّ الربّ تبارك وتعالى لا يُعبد إلاّ بما شرع**»[2].

القاعدة الثانية:

إنّ الإحداثَ في الدِّين والابتداعَ فيه أمرٌ خطيرٌ جداً، فقد قال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ»[3]، وقال: «وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار»[4].

وكُلُّ إحداثٍ في الدينِ شرٌّ، كما هو نصُّ الحديث، وكذا ما فهمه ابن عمر ومالك وغيرهما من الصحابة والتابعين فيما نقلتهُ عنهما آنفاً.

«وترجع البدعة في واقعها إلى اختراع عبادةٍ لم تكن معروفةً عن النبي ﷺ، ولم يَرِدْ بها نقلٌ صحيحٌ، ولا تدلُّ عليها أدلّةٌ شرعيّةٌ معتبرة»[5].

إذاً لا بُدَّ من فَهْم هذه القاعدة، وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً، «فإنّ التقرب إلى اللهِ لا يُنالُ إلاّ بفعلِ ما شَرَعَ اللهُ، وعلى الوجه الذي شرعه، أمّا ما لم

---

(١) رواه البخاري (١١/ ٤) ومسلم (١٤٠١) عن أنس.

(٢) من مقدمة الأخ الشيخ محمد عيد عباسي لكتاب «الفكر الصوفي» (ص ٢٧).

(٣) رواه البخاري (٥/ ٢٢١) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة.

(٤) رواه مسلم (٨٦٧) وكذا النسائي (١/ ٢٣٤) بسند صحيح، عن جابر.

(٥) «البدعة: أسبابها ومضارها» (ص ١٥) محمود شلتوت ـ بتعليقاتي، طبع المكتبة الإسلامية ـ عمان.

يَشْرَعْهُ من **وسائل**[1] التقرُّب إليه، فإنّه لا يُثيب عليه»[2].

القاعدة الثالثة:

«تقرَّر في الشرع أنه لا يجوزُ للمسلمين: رجالاً ونساءً التشبُّـهُ بالكفّار، سواءٌ في عباداتهم، أو أعيادهم، أو أزيائهم الخاصة بهم، وهذه قاعدة عظيمة في الشريعة الإسلامية، خَرَجَ عنها اليومَ - مع الأسف - كثيرٌ من المسلمين، حتى الذين يَعنونَ منهم بأمور الدين والدعوة إليه - جهلاً بدينهم، أو تبعًا لأهوائهم، أو انجرافاً مع عاداتِ العصر الحاضر، وتقاليد أوروبا الكافرة - حتى كان ذلك من أسباب ذُلِّ المسلمين وضعفِهم وسيطرة الأجانب عليهم واستعمارهم، ﴿**إنَّ الله لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّروا مَا بِأَنْفُسِهِم**﴾ لو كانوا يعلمون!»[3].

وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ على شَرِيعةٍ مِنَ الأمْرِ فَاتَّبِعْها، ولا تَتَّبِعْ أهْوَاءَ الذينَ لا يعْلَمُونَ**﴾ (الجاثية: ١٨).

وقال سبحانه: ﴿**أَلَمْ يَأنِ لِلَّذينَ آمنُوا أنْ تَخْشعَ قُلوبُهُمْ لِذِكْرِ الله وما نَزَلَ مِنَ الحقِّ ولا يَكُونوا كَالَّذينَ أُوتُوا الكِتابَ من قَبْلُ فَطالَ عَلَيْهِمُ الأمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُم وكثيرٌ منهم فاسقون**﴾ (الحديد: ١٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير آية الجاثية، من كتابه العظيم، «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٨): «**جعل [الله] محمداً ﷺ على شريعةٍ من الأمر شرعها له، وأمره باتِّباعها، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون.**

وقد دخل في ﴿**الذين لا يَعْلَمُونَ**﴾ كلُّ من خالَفَ شريعته،

---

(١) انظر، ما سيأتي (ص ٨٣).

(٢) «المرجع السابق» (ص ١٨).

(٣) «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٧٨) محمد ناصر الدين الألباني.

و﴿**أهواؤهم**﴾ هو ما يهوونه، وما عليه المشركون من هديهم الظاهر الذي هو من موجبات دينهم الباطل، وتوابع ذلك، فهم يهوونه، وموافقتهم فيه: اتِّباعٌ لِما يهوونه...».

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤/ ٣١٠) عند الكلام على آية سورة الحديد: «**ولهذا نهى الله المؤمنين أن يتشبّهوا بهم في شيء من الأمور الأصلية والفرعية**».

ولقد قال ﷺ: «...ومن تشبّه بقومٍ فهو منهم»[1] فالتشبُّه بالكفرة والمشركين أمرُهُ خطير جداً، وخطرُهُ عظيم جداً، فالواجب على المسلمين جميعاً أن يبتعدوا عمّا فيه أدنى مشابهة لهم، حتى يكونوا من الناجين عند الله سبحانه يوم القيامة[2].

ومِمَّا ينبغي التنبيه إليه:

أنّ كثيراً من الأفعال والأقوال التي قلَّد فيها **بعضُ** الناسِ المشركين والكافرينَ، فتتابع **كثيرٌ** من الناس عليها، حتى ظنّها **الكثيرُ** عباداتٍ شرعيّةً، وأعمالاً دينيّة، يرجونَ من الله ثوابها، وينتظرون منه سبحانه حسابَها.

* * *

وهذا أوان الشروع بالمقصود، فأقول مستعيناً بالله المعبود:

---

(١) رواه أبو داود (٤٠٣١) عن ابن عمر، وصحّحه العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٤٢).

(٢) وللإمام الذهبي رحمه الله رسالة «تشبّه الخسيس بأهل الخميس» قمتُ بتحقيقها والتعليق عليها، وهي تحت الطبع في دار عمار ـ عمان الأردن.

السُّبحة لُغَةً

قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ص ٢٨٥ ـ طبع الرسالة): «والسُّبْحَةُ: خَرَزاتٌ للتسبيحِ تُعَدُّ».

وتعقّبه المرتضى الزَّبيدي في «تاج العروس» (٢/ ١٥٧) بما نصُّه: «وهي **كلمةٌ مُوَلَّدةٌ** ـ قاله الأزهري ـ، وقال الفارابي، وتبعه الجوهري: «السُّبْحة: التي يُسَبَّحُ بها»، وقال شيخُنا: **إنها ليست من اللغةِ في شيء**، ولا تعرفها العَربُ، وإنما **حَدثت** في الصدر الأول إعانةً على الذِّكْر، وتذكيراً، وتنشيطاً».

وقال ابن منظور في «لسان العرب» (س ب ح): «والسبحة: الخرزات التي يَعدُّ المسبِّحُ بها تسبيحه، **وهي كلمةٌ مولّدة**».

قلتُ: وهكذا تتابع اللغويّون على عدِّ لفظ السبحة «**مُوَلَّداً**»[1]، وأنها «**ليست من اللغة في شيء**» وكذا هي «**حدَثت**» بعد أنْ لم تكن!!

---

(١) والمُولَّد: ما أحدثه المولَّدون الذين لا يُحْتَجُّ بألفاظهم وهم الذين وُجدوا بعد الصدر الأول، كما في «خزانة الأدب» (١/ ٤) للبغدادي ـ الطبعة الأُولى.

نُبذة حول مقدمة «وصول التهاني»!

بـدأ محمـود سعيد مقدمـة رسالتـه، (ص ٣ ـ ٥) ذاكراً أن الشيخ ناصر الدين الألباني حكم في «السلسلة الضعيفة» على السُّبحة بأنها «بدعة»، ثم قال: «وهذا حكم منكر» يعني حكمَ الشيخ ببدعيتها!

ثم عَمَّمَ حُكْمَه على الشيخ بأنّه «ضعّف الصحيح، وجوّد الضعيف، واستدل بالموقوف الضعيف، بل لم يُعط الموضوع حقّه من البحث والتنقيب عن أفعال الصحابة فحكم عن ما فعلوه بأنه بدعة...»، كذا لفظُه!

ثم وصف القائلين ببدعية السبحة بأنهم «من أشدّ الناس تقليداً»، ووصف القول ببدعيتها بأنه «منكر مردود» ثم دعا الله أن يُسَلّمه ويبعده عن الجهل!!

وختم مقدمته بذكر من صنّف مُفْرِداً السبحة بالتأليف!

أقول: هذا ما قاله في مقدمته، وهو كلامٌ لا يستحقُّ ردّاً، إذ هو يُنادي على نفسه بالتهافت، والبعد عن جادّة أهل العلم وطلبتِه!

وإنك ـ أخي القارىء ـ سترى فسادَ ما أشار إليه من كلماتٍ في ثنايا هذه الرسالة وفق قواعد أهل العلم وأصولهم، مع إثبات مجانبة محمود سعيد لهذه القواعد والأصول.

فَمِنَ الله وحدَه أستمدُّ العونَ، متذكراً كلمةً عظيمةً لإمامٍ عظيم أنقلها عنه لصاحب «وصول التهاني» وأمثاله ممّن لا يُحسن، فأقول:

قال الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٤١): «وقد تكلّم في العلمِ من لو أمسك عن بعض ما تكَلَّم فيه منه، لكان الإمساكُ أولى به، وأقرب إلى السلامةِ له، إن شاء الله».

الأحاديث والآثار المتنازَع فيها حول السُّبْحَة

أولاً ـ الأحاديث المرفوعة:

سائر ما استدلّ به محمود سعيد ومَن قبلَه[1] من الأحاديث المرفوعة ثلاثةٌ:

الأول: عن سعد بن أبي وقّاص، أنّه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأةٍ وبين يَدَيْها نوىً أو حصىً تُسَبِّح به، فقال: «أخبرك بما هو أيْسَرُ عليك من هذا أو أفضل؟» قال: «سبحان الله عدد ما خلق...» إلخ.

الثاني: عن صفيّة قالت: دخل عَلَيَّ رسولُ الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أُسَبِّحُ بهنّ، فقال: «يا بنت حُيَيّ، ما هذا؟» قلت: أُسبِّح بهنّ، قال: «قد سبّحتُ منذ قمتُ على رأسك أكثر من هذا»، قلت: علِّمني يا رسول الله، قال: «قولي: سبحان الله عدَدَ ما خَلَقَ الله من شيء».

الثالث: عن عليّ أنّ رسول الله ﷺ قال: «نِعْمَ المُذَكِّر السُّبْحة».

---

(١) واستدل السيوطي في «منحته» بغيرها، وانظر تعليقي على قائمة المراجع (رقم: ١١٠).

الجوابُ عن الأحاديث المتقدمة

وأبدأُ بالحديث الأخير ـ وهو الثالث ـ لأنّ صاحب «وصول التهاني» لم يُشِرْ إليه إلاّ إشارةً سريعةً محيلاً على «التعقّب الحثيث» للشيخ الحبشي[1]، بقوله (ص ٥): «. . . إلاّ أنّه أجاد إلى حَدٍّ ما في الكلام على الحديث الأول[2]: «نِعْمَ المُذَكّر السُّبْحة» وعلى ذلك لا أتكلم عليه. . .».

أقول: حكم شيخنا في «الضعيفة» (رقم: ٨٣) على هذا الحديث بضعف سنده[3]، ووضع متنه، لدلائلَ قامت عنده.

فتعقّبه الحبشي في «تعقّبه الحثيث» (ص ٥ ـ ٩) ـ ردّاً على ما أورده شيخنا حفظه الله ـ بشبهات واهية ضعيفة، لا تقوى على الوقوف أمام ميزان البحث العلميّ الرصين!!

فَرَدَّ عليه شيخُنا حفظه الله في «الرد على التعقب الحثيث»[4] بما يقرب من عشرين صفحة حَشَدها أدلّةً علميّةً في إثبات حُكمه المتقدم ذكره.

سياق سند الحديث:

أورد الحديثَ السيوطيُّ في «جمع الجوامع» (رقم: ٢٠١٠٩ ـ ترتيبه) ونسبه للديلمي عن عليّ، وتتمّتهُ: «. . . وإنّ أفضلَ ما تسجد عليه الأرض، وما أنبتته الأرض».

---

(١) انظر حاله في الحديث في الجزء الأول من كتابي «منهاج التأسيس»، وهو بعنوان: «حوار مع الحبشي ومريديه»!

(٢) بترقيمه!

(٣) ثم بيّن أنّ فيه مَن «يضعُ الحديث»!

(٤) وقد وقف عليه صاحب «وصول التهاني» كما أشار إليه في رسالته! لكنّه أغفل كثيراً من مباحثه!!!

وساق سنده في «المنحة في السبحة» (ص ١٤١)[١]. فقال: «أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس»، قال: أنا عبدوس بن عبدالله، أنا أبو عبدالله الحسين بن فتحويه[٢] الثقفي، ثنا عليّ بن محمد بن نصرويه، ثنا **محمد بن هارون بن عيسى بن منصور الهاشمي**، حدثني محمد بن علي بن حمزة العلوي، حدثني عبد الصمد بن موسى، حدثتني زينب بنت سليمان بن علي، حدثتني أم الحسن بنت جعفر بن الحسن، عن أبيها، عن جدها، عن علي، ثم ذكره...

قلت: وهو في «مسند الفردوس» (رقم: ٦٧٦٥).

ورجالُ إسناده على الترتيب، هم:

١ ـ عبدوس بن عبدالله، ثقة له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٩٧).

٢ ـ وأبو عبدالله الحسين بن فَنْجَويه[٣]، ثقة، مترجم في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٨٣).

٣ ـ وعلي بن محمد بن نصرويه لم أجد له ترجمة[٤]!

٤ ـ ومحمد بن هارون سيأتي الكلام عليه ـ إذ هو علّة الحديث.

٥ ـ ومحمد بن علي ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٦٣) وهو صدوقٌ.

---

(١) ضمن المجلّد الثاني من «الحاوي للفتاوي» له، ونقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ١٦٦) وسكت عنه!!

(٢) كذا عند السيوطي، والصواب: فَنْجوية، كما في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٠٨٤) للحافظ ابن حجر رحمه الله، وستأتي ترجمته.

(٣) تحرف في «العبر» (٣/ ١١٦) و «الشذرات» (٣/ ٢٠٠ إلى: فتحويه، وفي «السير» (١٩/ ٩٧) إلى: منجويه!

(٤) ولعلّه محمد بن علي بن محمد بن نصرويه، المترجم في «التبصير» (١/ ١٥٧) أو هو أبوه!!!

٦ ـ وعبد الصمد هو الهاشمي ترجمه الخطيب (١٤/ ٤١) دون ذكر جرح أو تعديل فيه.

ونقل الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٢١) أنّ الخطيب قال: «ضعّفوه»!

ثم قال الذهبي: «يروي مناكير عن جده»!

إلى أن قال: «وقول الخطيب فيه ما هو في «تاريخه»!

وزاد ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٢٣) قوله: «ونقله عنه ابن الجوزي. فيُحرّر»!

٧ ـ وزينب، وكذا أم الحسن بنت جعفر وأبوها وجدّها، لم أجد تراجمهم!!!

والله أعلم.

أما محمد بن هارون فهو الهاشميُّ هذا الذي في السند المتقدم ترجمه جُلَّةٌ من أهل العلم، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٥٦) وقال: «وفي حديثه مناكير كثيرة».

وقال في موضع آخر من «تاريخه» (٧/ ٤٠٣): «ذاهب الحديث **يُتَّهَمُ بالوضع**».

وقال عنه الدارقطني كما في «سؤالات حمزة» (رقم: ٤٦): «لا شيء».

وأودعه كتابه «الضعفاء والمتروكون» (رقم: ٤٩٦).

ونقل الذهبي في «الميزان» (رقم: ٨٢٧٦) كلام الدارقطني وأقره.

وكذا في «المغني في «الضعفاء» (٢/ ٦٤٠) له.

ومثله في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (رقم: ٤٠٢٠).

وأورد الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»[١] (٥/ ٤٠٩) كلام الذهبي، وزاد عليه: «وقال ابن عساكر: **يضع الحديث**» وساق له حديثاً ثم قال: «**وهذا من موضوعاته**»[٢].

وبنحو ما ذكرتُ آنفاً قال شيخنا في «ردّه» (ص ١٤ - ١٥).

وهذا مِمّا زاده على «الضعيفة» (رقم: ٨٣) فَلْيُحْفظ[٣].

قلتُ: وهذا كلّه مِمّا أغمض عنه الحبشيُّ عينيه فأغفله، وتبعه صاحب «وصول التهاني» واصفاً ردّه بأنه «أجاد» فيه!.

فأين الجودة المزعومة؟ وقد وَضَحَتِ العلّةُ **سنداً ومتناً**؟!.

---

(١) وتحرّف فيه اسم «بُرَيه» إلى: «بريرة»!

(٢) وفي «اللسان» مناقشة لبعض أحاديث الهاشمي هذا، ولكن التسليم لمن اتهمه بالوضع قائمٌ ولله الحمد!

(٣) ثم نبّه عليه بعد صفحتين!

الجواب عن الحديث الثاني

وهو الأول في ترتيبنا، ألاَ وهو حديث سعد بن أبي وقّاص، فأقول:

أخرجه أبو داود (٤/ ٣٦٦ ـ عون المعبود)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٤٧ ـ طبع الهند)، والطبراني في «الدعاء» (ق ١٩٢/ ب)، ومن طريقه ابن حجر في «الأمالي» (١/ ٧٧)، والترمذي (٣٥٦٨)، والبغوي في «شرح السنّة» (رقم: ١٢٧٩)، والدَّوْرَقي في «مسند سعد» (رقم: ٨٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (رقم: ٣٩٥٤)[1] من طرق عن أبن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن خزيمة، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها، به.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧) وابن حبان في «صحيحه» (٨٣٤ ـ الإحسان)[2] من طريقين عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عائشة، عن أبيها، به.

قلتُ: ترى أنَّ في الإسناد الأول زيادة «خزيمة» بين سعيد وعائشة!

فما هو الصواب!

إثباته في سند، وحذفه في الآخر معاً؟

أم إثباته في الأول؟

---

(١) وقد سقط من «عمل اليوم» المطبوع.

(تنبيه): عزا محمود سعيد الحديث في رسالته الخطية عندي بتاريخ (٥/ ١/ ١٤٠٣) لابن ماجه! وهو وهم قلّد فيه السيوطي وغيره.

(٢) طبعة كمال يوسف الحوت، ورقم (٨٢٥) طبعة عبد الرحمن محمد عثمان، وتحرف فيهما «سعيد بن...» إلى: «شعبة بن...»!! وورد على الصحيح في «موارد الظمآن» (٢٣٣٠).

أم حذفه من الآخر؟

فأقول: لا بُدَّ من الدراسة أولاً:

فقد رواه أربعةٌ من الأئمة الثقات عن ابن وهب بزيادة خزيمة:

الأول: أحمد بن صالح، وهو المصري أبو جعفر الطبري، ثقة حافظ/ عند أبي داود، ورواية عند البيهقي.

الثاني: أحمد بن عمرو بن السَّرح، أبو الطاهر، ثقة ثبت/ عند النسائي.

الثالث: أحمد بن عيسى المِصْري[1]/ رواية أُخرى عند البيهقي.

الرابع: أصْبَغ بن الفرج، وهو أبو عبدالله الأُموي المصري، ثقة جبل، ورواه عنه هكذا ثلاثة من الثقات:

الأول: أحمد بن الحسن[2]/ عند الترمذي.

الثاني: حُمَيد بن زنجويه[3]/ عند البغوي.

الثالث: يحيى بن عثمان بن صالح[4]/ عند الطبراني وابن حجر.

فهؤلاء الحُفّاظ جميعاً[5] رَوَوْه بإثبات «خزيمة» فمن هم الذين خالفوه بعدم إثباته؟

---

(١) ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٣) وهو ثقة.

(٢) هو أبو الحسن الترمذي، حافظ كبير من شيوخ البخاري.

(٣) ثقة ثَبْت..

(٤) وهو صدوقٌ من رجال «التقريب».

(٥) ثم وقفتُ على إسناد الدَّورقي في «مسند سعد» (رقم: ٨٨) فإذا هو يرويه عن شيخهِ عبدالله بن أبي موسى، عن عبدالله بن وهب، بإثبات خُزَيمَةَ أيضاً.

وعبدُالله بن أبي موسى مُسْتقيمُ الحديث، تَرْجَمَهُ ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ١٨٣) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (!) مع أنّه مُترجَمٌ عنده في (٢/ ٢/ ١٦٧)، وقد نقل قولَ أبي زُرعة فيه: (وهو رجلٌ من تُسْتَر، قدم عليهم الشام فكتبوا عنه، مستقيم الحديث) فتأمَّلْ!!